

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون



الجلسة العامة ٣٥

الأربعاء، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو (أوكرانيا)

الرئيس شيسانو (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن شعب وحكومة موزامبيق، وبالإصالة عن نفسي، يشرفني غاية الشرف أن أخاطب هذه الجمعية الموقرة. كما أقدم إليكم التهاني الحارة مصحوبة بأطيب التمنيات من جميع أبناء موزامبيق.

خلال الاحتفال قبل عامين، بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، التزمنا ليس فقط بأن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، بل بأن نعيد أيضا تكريس جهودنا لتحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية لمنظمتنا العالمية، بغية تمكينها من أن تضطلع بدور محوري في النهوض بالتنمية المستدامة، خصوصا في البلدان النامية. لذلك، يتعين أن تكون مداولتنا في جميع الدورات اللاحقة للجمعية العامة معبرة عن تلك الإرادة السياسية القوية وذلك الالتزام الراسخ.

وفي تلك المناسبة، أحطت الجمعية العامة علما بالتقدم الذي حققناه في مساعيها المستمرة لتوطيد السلم والديمقراطية، والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويسعدني أن أعلن اليوم أن هذه الاتجاهات

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تيلو (المكسيك).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٨٥.

خطاب السيد يواكيم ألبرتو شيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق.

الرئيس بالنيابة (ترجمة بالشفوية عن الاسبانية): تستمع الجمعية العامة أولا إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية موزامبيق.

اصطحب السيد يواكيم ألبرتو شيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد يواكيم ألبرتو شيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الناجح المحلي بنحو ٦,٤ في المائة وزادت الصادرات بنسبة ٢٤ في المائة.

إن معدل التضخم هبط هبوطا حادا إلى ١٦,٦ في المائة، من ٧٠ في المائة في ١٩٩٤ و ٥٤ في المائة في ١٩٩٥. ويدل التقييم الذي جرى في منتصف السنة على ٣,٢ في المائة، ونتوقع أن يكون المعدل التراكمي لعام ١٩٩٧ مكونا من رقم واحد. وعلاوة على ذلك سجلنا أيضا تقدما كبيرا في تحقيق استقرار العملة. ونقدر أن أرقام ١٩٩٧ لجميع المؤشرات الاقتصادية الرئيسية تقريبا ستكون أفضل من الأرقام السابقة.

إن النجاحات التي أحرزناها في تعزيز السلم والديمقراطية إنما هي انعكاس للقيم التي ورثها شعبنا عبر التاريخ، وهي تصور رغبتنا المشتركة وتطلعاتنا النبيلة للعيش معا في وحدة وانسجام، داخل إطار التنوع، بفضل ثقافتنا المتنامية في التسامح والغفران. وهي كذلك مثال حي على ثقافة قوامها السلم اعتنقناها في بلدنا. ونحن نعتقد أن النهوض بثقافة سلمية وتوطيدها ينبغي أن يكونا التحدي التالي الأكبر أمام جميع المجتمعات، وكذلك أمام كل فرد من المواطنين.

كان هذا هو الإطار الذي عقدت فيه حكومتنا، بالتعاون وثيق مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، مؤتمرا في مابوتو حول ثقافة السلم والحكم الصالح. وكانت نتائج هذا المؤتمر، ومؤتمرات أخرى مشابهة له انعقدت على النطاق العالمي، هي الاعتراف مرة أخرى بالعلاقة القائمة بين السلم والديمقراطية والتنمية، وكذلك بالتحديات المشتركة أمام جميع البلدان الملتزمة بتنفيذ تلك القيم والأساليب. لهذه الأسباب أرحب بالجهود الجارية نحو إقرار مشروع قرار مجد حول هذه القضية المعاصرة.

إن السلم والاستقرار لا يمكن كفالتهمهما بمجرد إجراء انتخابات بين عدة أحزاب، كما لا يمكن اعتبارهما مجرد غياب الصراع العسكري. إن التاريخ الحديث يثبت أنه، في مجال حل الصراعات، ينبغي تحقيق توازن سوي بين الحاجة إلى الانتخابات، مع ما تستتبعه لزوما من دعاية معادية وحزبية، والحاجة إلى التصالح الذي ينبغي أن يتم في أعقاب عملية ديمقراطية.

الإيجابية أصبحت سائدة وأن الحالة آخذة في التحسن في بلدي. ونحن ننظر إلى المستقبل بإحساس من التفاؤل المتجدد.

وديمقراطيتنا التعددية تواصل الازدهار؛ ونحن مستثمرون في توطيد مؤسساتنا الديمقراطية؛ ووضعنا الاقتصادي آخذ في التحسن بشكل تدريجي ومطرد. إلا أن هناك الكثير من التحديات التي تنتظرنا. فلدينا مدارس ومستشفيات بحاجة إلى إصلاح وكما أننا بحاجة إلى بناء مدارس ومستشفيات جديدة. ولدينا طرق بحاجة إلى الإصلاح كما أننا بحاجة إلى بناء طرق جديدة. وما زال لدينا الكثير من الألغام الأرضية التي يتعين إزالتها. وعلينا أن نعالج مشكلة عبء الديون الذي يثقل كاهلنا، وأن نجد السبل والوسائل التي تؤدي إلى جعله يهبط إلى مستويات يمكن تحملها.

والواقع أن هذه تحديات هائلة، ولكنها ليست مستعصية على الحل. وأنا واثق بأننا قادرون، بالعمل الشاق والدعم السخي من المجتمع الدولي، على أن ننجح في مسعاينا من أجل تحسين مستويات المعيشة لشعبنا. لقد استثمرت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي قاطبة الكثير من أجل تحقيق السلم والاستقرار الدائمين في موزامبيق. وأقول لجميع أعضاء المجتمع الدولي: إن علمكم الفعال ساعد في إنهاء معاناة شعبنا في عملية السلم الحساسة والمعقدة. لقد كانت تكلفة السلم مرتفعة، ولكنها كانت سترتفع أكثر لو كنتم أخفقتم في الوفاء بالتزاماتكم. لذلك نحثكم على أن تجددوا التزامكم بتوفير كل الوسائل اللازمة لتوطيد السلم الذي ساعدتم على تحقيقه.

لقد أدى قدوم السلم إلى تمكين شعب موزامبيق من أن يعيد تكريس نفسه لتنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية سديدة وذلك بنتائج إيجابية واضحة. ولدينا رغبة مخلصه في أن نستفيد إلى أقصى حد ممكن من الإمكانيات الهائلة لمواردنا الطبيعية، وأن نستخدمها بطريقة مستدامة ومتوازنة بغية تحقيق الوفرة وتهيئة مستقبل أفضل لشعبنا.

ونتيجة لتنفيذ برنامج التكيف الهيكلي الذي بدأ في عام ١٩٨٧ في ظل ظروف بالغة الصعوبة، حدثت تطورات مشجعة في اقتصادنا. ففي عام ١٩٩٦، نما

هي وحدها التي سوف تحقق السلم والاستقرار الدائمين والتنمية المستدامة، فإننا نعلق أهمية كبيرة على التعاون الإقليمي في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. إن تلك الجماعة، بدولها الأعضاء الـ ١٤ وبما يناهز ١٧٠ مليون نسمة، هي كتلة اقتصادية صالحة للبقاء، تملك أن تضطلع بدور إيجابي في الجهود الرامية إلى تنمية القارة.

إن مؤتمر قمة ١٩٩٧ السنوي لرؤساء دول أو حكومات البلدان الأعضاء في جماعتنا استعرض أنشطة المنظمة وما حدث من تطورات في المنطقة ضد القمة السابقة. وفي إطار إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية، وبوصفنا إحدى لبنات صرح تلك الجماعة، نقوم بحملة أمور منها أننا نعطي، في جداول أعمالنا الداخلية، أعلى درجة من الأولوية للقضايا المتعلقة بالتنمية الاجتماعية لبلداننا، كي نكفل أن تكون سياساتنا واستراتيجياتنا مستجيبة ومساندة للأولويات الوطنية. ونركز بصفة خاصة على الحاجة إلى الاستثمار في تنمية التكنولوجيا والبنى الأساسية.

ونظرت القمة كذلك في طلبي الحصول على العضوية المقدمين من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية سيشيل، وقررت الترحيب بهذين البلدين باعتبارهما أحدث عضوين في جماعتنا.

وناقشت القمة بتفصيل شديد الحالة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واتفقنا على أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تتطلب وتستحق تأييدا من المجتمع الدولي بما يسمح لحكومتها الجديدة ولشعبها أن يتغلبا على التحديات الإنمائية الناشئة عن ثلاثة عقود من القلاقل.

ثم أن استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية حيوي أيضا لإدراك السلام الذي ظل حتى الآن بمنأى عن منطقة البحيرات الكبرى، وللجهود الجارية الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية للصراع الذي يطحن الكونغو المجاور.

يضاف إلى ذلك أن لجمهورية الكونغو الديمقراطية أهمية استراتيجية رئيسية لتنمية المنطقة، بل تنمية القارة الأفريقية كلها، نظرا لقدراتها الكبيرة في مجالات رئيسية كالطاقة والماء والسياحة والنقل والاتصالات.

إن تجربتنا تذكرنا بأنه لا يكفي تحقيق المصالحة بين الأحزاب التي كانت متنازعة من قبل، لكفالة سلم دائم. إن مهمتنا اليوم هي أن نضمن غرس ثقافة سلمية في أذهان جميع المواطنين كخطوة هامة إلى الأمام في مجال منع النزاعات والتعامل معها. وجميع المواطنين مدعوون إلى المشاركة، بصرف النظر عن تنوع الآراء، وأحيانا تنوع المصالح. إن الالتزام بالمصالح الوطنية العليا هو وحده الذي يستطيع أن يكفل ألا تعرقل المصالح الفردية تلك الأهداف النبيلة.

إن السلم والديمقراطية أداتان أساسيتان لدفع عجلة التنمية بكل جوانبها، خصوصا في عالم اليوم، حيث لا يزال خمس سكانه يواجهون الفقر المدقع، والجوع، وسوء التغذية، والأمية، والأمراض المتوطنة. ولذا علينا جميعا القيام بأعمال متضافرة لعكس تلك الصورة وإنشاء بيئة تتيح التنمية المستدامة، مع التركيز على التربية، وتوفير الخدمات الصحية الأساسية، والماء الصالح للشرب، والإسكان.

ويتطلب ذلك تعزيز سيادة القانون، والحكم الصالح، والشفافية، والخضوع للمحاسبة، كما يقتضي الأمن بجميع مكوناته، بما فيها القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وسائر القضايا ذات الصلة. وبينما نؤكد أن نعبر عتبة الألفية القادمة، يجب النظر إلى مفهوم الأمن بأبعاده العالمية. فلا يمكن لبلد، مهما كان كبيرا أو صغيرا، أن ينمو في عزلة. والواقع أن المشكلات البيئية، واللاجئين، والمشردين، وتحركات الناس والسلع عبر الحدود، والاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، وغير ذلك من الجرائم عبر الوطنية لا يمكن معالجتها معالجة فعالة إلا عن طريق نهج تعاوني في سياق عالمي.

إن التنمية، بدون سلم وديمقراطية، ستظل دائما محفوفة بالخطر، كما أن القضايا المتعلقة بالحكم وانعدام الاستقرار الاجتماعي ستظل تجابه الأجيال القادمة. ولهذا السبب تظل الديمقراطية والتنمية، وهما وجهان لعملة واحدة، تحديا رهيبا لمجتمعاتنا. وهذه مهمة تتطلب نهجا مشتركا تسلكه جميع الحكومات كما يسلكه المجتمع المدني بما فيه القطاع الخاص.

تلك هي أيضا التحديات التي تواجه اليوم منطقة الجنوب الأفريقي. ولما كنا نعتقد أن الجهود الجماعية

تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أتقدم بالشكر لفخامة رئيس جمهورية موزامبيق على البيان الذي أدلى به.

اصطُحِب السيد يواكيم ألبرتو شيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٧ من جدول الأعمال

الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام (A/52/392)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يعلم الأعضاء أنه، وفقا لأحكام الفقرة ٢ من المادة ١٢، من ميثاق الأمم المتحدة، يخول للأمين العام، بموافقة مجلس الأمن، أن يخطر الجمعية العامة بالمسائل المتصلة بحفظ السلم والأمن الدوليين التي تكون محل نظر مجلس الأمن وبالمسائل التي فرغ مجلس الأمن من نظرها.

وفي هذا الصدد، معروض على الجمعية العامة مذكرة من الأمين العام صدرت بوصفها الوثيقة A/52/392.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بهذه الوثيقة؟

تقرر ذلك.

البند ١٦ من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى

(ب) انتخاب سبعة أعضاء للجنة البرامج والتنسيق

إن مسألة النقل والاتصالات ذات أهمية عظمى بالنسبة لمنطقة الجنوب الأفريقي. ويمثل إنشاء ممرات مابوتو وبيرا وناكالا خطوات أساسية نحو تحسين النقل والاتصالات داخل المنطقة.

ويمثل مفهوم ممرات التنمية الذي ننفذه في الجنوب الأفريقي شراكة جديدة نقوم ببنائها في المنطقة بين الحكومة وأصحاب الأعمال الحرة والمجتمعات المحلية. فممر التنمية ليس مجرد طريق أو خط سكة حديدي يربط ميناء بنقطة على الحدود مع بلد مجاور، وإنما هو أيضا، وهذا أهم، مساحة على طول طرق الاتصال وخلفها داخل البلدان المعنية مفتوحة أمام الاستثمار في مجموعة عديدة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية، مما يحقق تنمية متكاملة للمنطقة.

وتشمل مجالات الاستثمار تحسين الموانئ البحرية والسكك الحديدية وتحسين الطرق السريعة وبنائها؛ وأنابيب نقل الغاز، والبنى التحتية للطاقة والاتصالات، وتربية الماشية، والحراثة، والزراعة، والتعدين، والصناعة التحويلية، والصناعة، والسياحة. ومن ثم فإننا نعتقد أن ممرات التنمية ستسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الأهداف النبيلة لشعوب المنطقة وتطلعاتها.

وهذا هو الدرب الذي شرعنا في السير عليه في الجنوب الأفريقي. ونحن على اقتناع بأننا، بسلوكنا هذا الطريق، نقدم مساهمة إيجابية في السعي نحو منع الصراعات وحلها وإدارتها في أفريقيا، ونحو بناء التكتلات التي ستعمل على استدامة تنمية قارتنا. وبغية ضمان الاستقرار السياسي فضلا عن استدامة جهودنا الإنمائية، أنشأت المنطقة، داخل نطاق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، جهازا معنيا بالسياسة والدفاع والأمن ومسؤولا عن منع الصراعات وحلها وإدارتها في المنطقة.

ذلك هو المستقبل الذي نتوخاه للقارة الأفريقية، قارة يسود فيها حكم القانون والشرعية فوق جميع المصالح؛ قارة يجب أن تسود فيها الديمقراطية والخضوع للمحاسبة والحكم الصالح؛ قارة نعمل فيها جميعا من أجل تعزيز التنمية والعدالة الاجتماعية وصونهما. وهذا هو المجال الذي يجب أن يزداد فيه

مذكرة من الأمين العام (A/52/440)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٢/٥٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، تنتخب الجمعية أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق بعد ترشيحهم من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ومعروض على الجمعية العامة الوثيقة A/52/440، التي تتضمن ترشيحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لملء الشواغر في اللجنة، التي ستحدث نتيجة انتهاء فترة ولاية كل من الاتحاد الروسي وبنن وجزر البهاما وغانا وفرنسا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وهذه الدول يجوز إعادة انتخابها فوراً.

وأود أن أذكر الأعضاء بأن الدول التالية ستظل بعد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ أعضاء في اللجنة: الأرجنتين، والمانيا واندونيسيا وأوروغواي وأوكرانيا وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والبرازيل وبولندا وتايلند وترينيداد وتوباغو وتوغو وجمهورية كوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورومانيا وزمبابوي والصين والكاميرون والكونغو ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنمسا ونيجيريا ونيكاراغوا واليابان.

لذلك فإن الدول الـ ٢٥ هذه لا يجوز انتخابها.

ولقد رشح المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول التالية: دولتان إفريقيتان لمقعدين شاغرين - أوغندا وزمبابوي؛ ودولة واحدة من أوروبا الشرقية لمقعد واحد شاغر - الاتحاد الروسي؛ ودولتان من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمقعدين شاغرين - جزر البهاما والمكسيك؛ ودولتان من أوروبا الغربية ودول أخرى لمقعدين شاغرين - الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

وحسبما ذكر في الوثيقة A/52/440، أجّل المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى دورة مقبلة للمجلس ترشيح عضوين آخرين من أوروبا الغربية ودول أخرى لفترة تبدأ

بتاريخ الانتخاب وتنتهي بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

إن عدد الدول المرشحة من بين الدول الأفريقية، ودول أوروبا الشرقية، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودول أوروبا الغربية ودول أخرى، مساو لعدد المقاعد التي يتعين شغلها أو لا يزيد عنها في كل منطقة من تلك المناطق.

ووفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، تجري جميع الانتخابات بالاقتراع السري. ومع ذلك، ووفقا للفقرة ١٦ من المقرر ٤١/٣٤، يجوز للجمعية أن تستغني عن إجراء اقتراع سري لانتخابات أعضاء الهيئات الفرعية حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب ملؤها.

هل لي أن أعتبر إذن أن الجمعية ترغب في إعلان أن الدول التي رشحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي من بين الدول الأفريقية، ودول أوروبا الشرقية، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودول أوروبا الغربية ودول أخرى - أي الاتحاد الروسي وأوغندا وجزر البهاما وزامبيا وفرنسا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية - قد انتخبت أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق لفترة ثلاث سنوات اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أهنيء الدول التي انتخبت أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق.

وفيما يتعلق بالمقعدين الشاغرين المتبقين اللذين يتعين شغلها من بين دول أوروبا الغربية ودول أخرى، فإن الجمعية العامة ستبت فيهما بعد قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بترشيح دولتين عضوين من تلك المجموعة.

لذلك أقترح أن تبقي الجمعية هذا البند الفرعي مدرجا في جدول أعمال الدورة الثانية والخمسين.

وإذا لم أسمع اعتراضاً، فسأعتبر أن الجمعية توافق على ذلك الإجراء.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند الفرعي (ب) من البند ١٦ من جدول الأعمال.

البند ٢٥ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

تقرير الأمين العام (A/52/376)

مشروع قرار (A/52/L.6)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل بيرو كي يقوم بعرض مشروع القرار A/52/L.6.

السيد غويين (بيرو) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشرفني أن أقوم بعرض مشروع القرار المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية" تحت البند ٢٥ من جدول الأعمال. وقد تبنت مشروع القرار هذا ٢٧ دولة عضوا في المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية.

نحن ممتنون على التقرير الوارد في الوثيقة A/51/376، الذي قدمه الأمين العام للدول الأعضاء في الجمعية العامة بموجب القرار ١٤/٥٠، المتخذ بتوافق الآراء في الدورة السابقة للجمعية العامة.

ومشروع القرار المعروض اليوم ليست له آثار مالية، ومضمونه مماثل لمضمون القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بالإجماع في دورتها الخمسين.

ويسرني، مع ذلك أن أقول إنه في الفترة بين اتخاذ القرار ١٤/٥٠ قبل عامين والمشروع الحالي، اتخذت المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية مجموعة من القرارات التي تجدر الإشارة إليها هنا كتتممة للتقرير. يشير التقرير إلى العمل الذي أنجزته المنظومة قبل اتخاذ القرار وبطبيعة الحال فإن التقرير، حيث أنه يشير فقط

إلى التعاون بين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والوكالات المتخصصة التابعة للمنظومة، لم يأخذ في اعتباره قرارات هامة تم التوصل إليها، وبصفة خاصة في الاجتماع الأخير لمجلس أمريكا اللاتينية، المنعقد في بورت أوف - سبين، ترينيداد وتوباغو، في الفترة من ٦ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، والتي سأسير إليها بعد هنيئة.

في الفترة من سنة ١٩٩٥ وحتى الآن أنجزت المنظومة عملية إعادة توجيه وتكيف أساسيين بغية تحقيق هدفين رئيسيين هما: أولا، مساعدة ٢٧ عضوا على الاندماج في البيئة الدولية الحالية، وثانيا، تنسيق جداول أعمالهم بالنسبة للأنشطة على الصعيد الإقليمي وصعيد نصف الكرة الغربي والصعيد الدولي. وهذا الجانب الأخير يكتسي أهمية خاصة لأن المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية هي المنظومة الوحيدة التي تشمل جميع المناطق دون الإقليمية التي تتكون منها أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

لذلك ركز المجلس على مساعيه بالنسبة لثمانية مجالات مواضيعية تعتبر أولويات بالنسبة للتنمية. وهي تشمل تحليل عملية عولمة الاقتصاد العالمي، وتتع علاقات بلدان المنطقة مع شركائها الاقتصاديين الرئيسيين باستخدام الحواسيب لنشر المعلومات.

وكل هذا وارد في الملخص المعنون "الرؤيا الحالية للمنظومة" الذي أعدته المنظومة بناء على طلب مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وهذه ليست وثيقة من وثائق الأمم المتحدة ولكنها متاحة باللغتين الإنكليزية والإسبانية وتتضمن فهرسا بالدراسات الأخيرة التي أجرتها المنظومة، وهي متاحة أيضا في شبكة الأنترنت.

إن اجتماع مجلس أمريكا اللاتينية في بورت - أوف - سبين ركز على موضوع "النمو والعمالة" لأن الحكومات الأعضاء رأيت أن سياسات التكيف وإعادة الهيكلة تقصر عن حل المشاكل التي تحيق بقطاعي السكان الأكثر حرمانا في منطقتنا، وأقصد الشباب والمرأة. وفي ذلك الخصوص وضعت في ذلك الاجتماع ١٠ نقاط محددة للعمل، وهي واردة في الملخص السابق الإشارة إليه.

بالنسبة لبلداننا مثل التكامل الاقتصادي والمشاركة الفعالة لمنطقتنا في التجارة العالمية والتنمية الاجتماعية والتعاون التقني والتمويل والاستثمار، في جملة أمور.

إن أنشطة التشاور والتنسيق الرامية إلى المواءمة بين المواقف والاستراتيجيات المشتركة لبلدان منطقتنا في المجال الاقتصادي تتيح للمنطقة طرائق لاتخاذ قرارات أسلم حتى تصبح جزءاً من الاقتصاد المعولم الذي يواجهنا الآن والذي يتطلب الكثير. وفضلاً عن ذلك، مكنتنا الدراسات التحليلية التي أجرتها المنظومة وأنشطتها ونشراتها من وضع حلول محددة لمشاكل معينة. وفي هذا السياق يسرت لنا صلة المنظومة بهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى من داخل الإقليم وخارجه، عن طريق آليات التنسيق الرسمية، مثل هيئة تنمية الإنديز، والمصرف الإنمائي لبلدان أمريكا اللاتينية، ومنظمة الدول الأمريكية، والاتحاد الكاريبي، على سبيل المثال لا الحصر، إمكانية الاستفادة بشكل أكثر كفاءة من الموارد التقنية والمالية المتاحة للمنطقة.

والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، منذ انشائها في عام ١٩٧٥ ما فتئت تتمتع بعلاقة تعاونية مثمرة مع الأمم المتحدة. وعلى مدى السنوات تم تعزيز وتنويع هذه العلاقة لمنفعة بلدان منطقتنا.

وبهذه المناسبة نود أن نشاهد هيئات وبرامج منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المزيد من الدعم للعمل الذي تقوم به المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية.

السيد بيتريّا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يود وفد الأرجنتين أن يدلي ببيان موجز للإعراب عن تأييده لتعزيز آليات التعاون بين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (المنظومة الاقتصادية) والأمم المتحدة والبحث عن آليات جديدة. وإننا نرحب بتقرير الأمين العام الذي يصف بشكل مفصل التقدم المحرز في مجال التعاون بين منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، والتركيز بشكل خاص على العلاقة بين المنظومة الاقتصادية

والاجتماع القادم لمجلس أمريكا اللاتينية، في عام ١٩٩٨ سيركز على موضوع "ديناميات العلاقات الخارجية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي" وسيأخذ في الاعتبار دونما شك نتائج مؤتمر القمة الثاني لنصف الكرة الغربي والأعمال التحضيرية للقمة الإقليمية الثنائية بين أمريكا اللاتينية والاتحاد الأوروبي المقرر عقدها في أوائل عام ١٩٩٩.

وكل هذا يعني أن المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، بمواردها المتواضعة نسبياً، تتيح لبلدان المنطقة القدرة على تنسيق أعمالها الإقليمية ودون الإقليمية التي تتطابق مع الأولويات الواردة في جدول الأعمال الدولي. وكل هذا يجري القيام به في تنسيق وتعاون مع منظمات كتلك الوارد ذكرها في مشروع القرار الذي نقوم بعرضه الآن.

إن المشروع الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون "الدعم للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية"، وهو مشروع ذو أهمية كبيرة بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي انتهى في العام الماضي. وإننا نطالب بأن يستمر هذا التعاون بقدر الإمكان، ووفقاً لقرارات المجلس التنفيذي الملزمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتأمل بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي إعطاء الاهتمام الواجب لعمل المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية - كجزء من عملية إعادة توجيه التعاون الدولي التي تتطلب توخي الكفاءة وتحديد أهداف واقعية.

السيد بينو (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يود وفد فنزويلا أن يعرب عن اهتمامه الخاص بالمشاركة في تقديم مشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، الذي قام بعرضه وفد بيرو.

إننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن المنظومة كانت وستبقى أداة فعالة وكمؤة للتشاور والتنسيق والتعاون بين دول منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. والواقع أن المنظومة تبذل جهوداً قيمة لتعزيز تنسيق السياسات الحكومية في المجالات ذات الأولوية

جهودها لدعم المبادئ والآليات القائمة بغية تحقيق هدف التعاون الإقليمي.

ويجب علينا أن نواجه المشاكل القائمة بطريقة منسقة على المستويات دون الإقليمي والإقليمي والدولي. ولئن كانت بلدان الإقليم نفسها تتحمل مسؤولية الاستجابة الواجبة للتحديات الجديدة التي تمثلها التنمية فإن المزايا التي يوفرها التعاون الوثيق بين الإقليم ومنظومة الأمم المتحدة سيتيح لنا استكمال نهجنا الإقليمي بنهج عالمي، وسيعطي بلداننا وسائل بديلة تساعد في التغلب على الصعوبات التي تنشأ على الطريق نحو النمو الاقتصادي المستدام.

ولهذا السبب فإن الالتزام بالمشاركة النشطة، وتقديم الدعم الملموس لبلدان المنطقة، وتعزيز آليات التعاون الدولي مثل التعاون المتوقع بين المنظومة الاقتصادية والأمم المتحدة، كلها أنشطة تكميلية ضرورية لتنفيذ ولاية المنظومة، التي أنشئت في بنما في عام ١٩٧٥. وعلينا ألا ننسى ذكر فنزويلا، التي قدمت بسخاء المقر لهذه الهيئة وأثرت تأثيراً حاسماً على المسائل المتصلة بالتعاون وعلى مثل التحول الأساسية للمنظومة.

وبالنيابة عن الأرجنتين، أود أن أعرب عن تأييدنا القوي لمشروع القرار المطروح على الجمعية لتنظر فيه. ونحن نعتقد أنه يعبر بدقة عن المشاعر في المنطقة فيما يتعلق باستراتيجياتنا المستقبلية للتعاون المؤسسي بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية، وأنه يستجيب لتحديات النمو والتجديد في أمريكا اللاتينية.

السيد مونغرا (سورينام) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أخاطب هذا الجمع باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية، التي هي أيضاً أعضاء في الأمم المتحدة: أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وغرينادا، وغيانا، وكمونولث جزر البهاما، وكمونولث دومينيكا، وهايتي، وبلدي سورينام.

واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إن اعتماد سياسات السوق الحر، وانفتاح التجارة، وخفض تدخل الدولة، والتكامل الاقتصادي زاد بصورة فعالة من كفاءة الآليات الإقليمية لإنعاش التجارة وزيادة الإنتاجية وتشجيع الاستثمار وتعزيز التنمية التكنولوجية. وبالمثل، فإن عملية تحرير التجارة الدولية أظهرت الحاجة إلى تنسيق المواقف في إطار التجارة الدولية الجديد الذي بزغ في أعقاب جولة أوروغواي.

وكانت عملية تحقيق الديمقراطية والتغييرات في الاستراتيجيات الإنمائية الخارجية أسباباً إضافية لإنعاش التكامل والنمو الإقليمي.

ومع ذلك، يبقى الكثير في مجال التعاون الإقليمي. فوفقاً لنتائج المؤتمر الإقليمي الأول لمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في سان باولو، البرازيل، لا يزال النمو الاقتصادي في المنطقة غير كافٍ للتغلب بسرعة على المشاكل الاجتماعية، نظراً لانخفاض معدلات التوفير والاستثمار، وانعدام الدينامية في قطاع فرص العمل، وأوجه القصور الاجتماعية الملحوظة، والضخوة القائمة بين النمو الاقتصادي ونمو القوة العاملة.

إن دلائل المستقبل المرتقب هذه تؤكد الحاجة إلى إنعاش آليات التنسيق والتعاون. والمنظومة الاقتصادية أداة هامة للمساعدة في الاندماج الفعال لمنطقة أمريكا اللاتينية بالواقع الجديد للسوق الأوسع. وإن الفضل في تطوير آليات التنسيق السياسي والاقتصادي في منطقتنا يعود بصورة جزئية إلى آليات التعاون القائمة مع منظومة الأمم المتحدة، ولكن من الواضح أن المجتمع المدني يضطلع أيضاً بدور هام في التكامل الإقليمي. فاشترك عناصر فاعلة جديدة زاد من المشاركة المؤسسية وأعطى دينامية للقدرة التفاوضية الجماعية للبلدان الأطراف في المنظومة الاقتصادية. وعلى نفس المنوال، أدى اشتراك عناصر مستقلة عن الدولة إلى تشجيع حكوماتنا على تجديد

نحو كاف في الاقتصاد العالمي السريع التغير؛ والإسهام في تعزيز عملية التكامل الإقليمي، فيما بين أنفسنا ومع العالم الخارجي؛ وتعزيز قدرة الدول الأعضاء على المنافسة على الصعيد العالمي.

وفي هذا الصدد، تعتزم المنظمة إعطاء الأولوية لتعزيز تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء، ولإعداد المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية لدراسات تحليلية ومقارنة للموضوعات الاقتصادية العالمية الرئيسية ومتابعة العمل المتعلق بها مع الاهتمام الخاص بجوانبها الإقليمية ودون الإقليمية.

إن أهداف ومسؤوليات المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية شاملة، بينما نجد من الناحية الأخرى أن مواردها محدودة للأسف. ولذلك فإننا سعداء بأن التعاون بين مختلف منظمات الأمم المتحدة وبين المنظومة اللاتينية أتاح لهذه المؤسسة أن تنفذ ولايتها على نحو أكمل. ونتوقع لهذه المساعدة أن تتعمق وتتوسع في المستقبل القريب.

وفي هذه السنة عقدت المنظومة، ولأول مرة خلال ٢٢ عاما، اجتماعا لمجلسها في إحدى دول منطقة البحر الكاريبي، وهي ترينيداد وتوباغو، معربة بذلك عن رغبة المنظمة في إدماج مصالح منطقة البحر الكاريبي على نحو أكثر إصرارا في برنامج عمل المنظومة. والجماعة الكاريبية سعيدة بهذا التطور، لأنه يزيد من تعزيز التعاون والتنسيق بين البلدان النامية في منطقتنا. ومما لا شك فيه أن زيادة تدعيم التعاون بين المنظومة اللاتينية والأمم المتحدة ستعزز هذه العملية.

وإزاء هذه الخلفية أود باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية أن أوصي بأن يعتمد بالإجماع القرار A/52/L.6، الذي عرضه صباح اليوم الممثل الدائم لبيرو.

السيد تانا سيسكو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشرفني أن أحاطب الجمعية بشأن البند ٢٥، "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية". وقد يبدو مثيرا للدهشة أن يتكلم بلد بعيد إلى هذا الحد من أمريكا اللاتينية عن هذا

واسمحوا لي في البداية أن أعرب عن امتنان وفدي الصادق للأمين العام على تقريره الشامل والمفيد (A/52/376)، الذي يبلغنا فيه بأنشطة التعاون المختلفة التي جرى الاضطلاع بها بين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

وفي ضوء التعاون المتزايد الذي شهدناه في السنة الماضية لدعم الدول الأعضاء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ميدان وضع السياسات بشأن التنمية الاجتماعية - بما فيها متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية - والتكامل الاقتصادي والاتجاهات في عملية العولمة، تؤيد وفودنا توسيع وتكثيف أنشطة التنسيق والدعم المتبادل فيما بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، كما أعرب عنه ممثل بيرو صباح اليوم.

وأثناء المناقشة العامة في اللجنة الثانية، أعربت وفود عديدة عن قلقها إزاء خطر تهميش عدد كبير من البلدان النامية، وخاصة الدول الصغيرة والضعيفة، نتيجة عملية العولمة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تعنى منظومة الأمم المتحدة عناية خاصة بالاقتصادات الصغيرة والهشة للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية. وينبغي تعزيز مؤسسات التنمية الإقليمية القائمة بغية تدعيم طاقتها على مساعدة كل دولة من الدول الأعضاء على التكيف بنجاح مع عملية العولمة.

وفي مبادئها التوجيهية للعمل في الفترة ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٠، حددت المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية دورها، بوصفها مؤسسة لتعزيز التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء فيها، بأنه يتمثل في السعي إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية: ضمان مشاركة الأعضاء الـ ٢٧ من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في الوقت المناسب وعلى

والمنظومة التكاملية لأمريكا الوسطى التعاون الاقتصادي بينهما، مبرهنتين على أن في التكامل الإقليمي وسيلة للبلدان الصغيرة والنامية للاستجابة على نحو موحد لتحديات العولمة. وقد أصبح التكامل الإقليمي من مميزات الاقتصاد العالمي في نهاية القرن العشرين، والبلدان المشتركة فيه تراه أداة للتنمية الفعالة في سعيها جاهدة نحو تحرير وانفتاح اقتصاداتها. ويشكل التكامل الإقليمي أساسا صالحا لتعزيز تكامل الاقتصادات القطرية في عالم اقتصادي يزداد فيه التكافل والتنافس. والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، بوصفها إطارا للمناقشة والتعاون بين بلدان أمريكا اللاتينية، كانت نقطة الانطلاق للتكامل الإقليمي.

وفي رأينا أن كل هذه المفاهيم التي تقوم على أساسها الجهود الاقتصادية والعمل في أمريكا اللاتينية لها قيمة أكدها ظهور عمليات مشابهة في مناطق أخرى. وتبقى الأمم المتحدة المحفل الوحيد الذي يمكن أن نتشاطر فيه خبراتنا في هذه العمليات وأن نتبادل الأفكار ووجهات النظر بشأن الاحتياجات الخاصة بكل منطقة. ونعتقد أن هذه حجة إضافية أخرى لصالح المناقشة الدورية لهذا البند في الجمعية العامة. وبتحليل البنود المتعلقة بالتعاون والتكامل الإقليميين، يمكن أن نتعرف على الآثار المترتبة على هذه العمليات وانعكاسها على تشكيل العلاقات الدولية في المستقبل، وعلى المفاهيم التي ستحدد العالم في القرن المقبل.

وكانت بلدان أمريكا اللاتينية قد بدأت في الثمانينات عملية واسعة لإضفاء الطابع الديمقراطي على حياتها السياسية الداخلية، وإعادة الهيكلة الاقتصادية والانفتاح على العالم. والنتائج المحرزة تبعث الأمل في حدوث تطورات على الساحة العالمية. وبدون هذه العمليات تكون مناقشتنا أقل ثراء.

وفي بداية التسعينات، وعقب سقوط حائط برلين، بدأت عمليات مماثلة في أوروبا الوسطى والشرقية، بما في ذلك بلدي. وتشمل منطقتنا الآن أكثر من عشرين بلدا في مختلف المراحل من عملية إنشاء مؤسسات وتشريعات ديمقراطية، بالإضافة إلى المؤسسات والآليات المتعلقة بالاقتصاد السوقي.

الموضوع الخاص، غير أن هناك أسبابا منطقية وراء ذلك.

فأولا وقبل كل شيء، رومانيا بلد لاتيني. وإذا كنا نعتبر الملامح اللاتينية محورا هاما جدا للتنوع الثقافي والروحي في العالم المعاصر، يمكن إذن أن نرى أن لذلك المحور طرفين: أحدهما في أوروبا الشرقية - في رومانيا - والآخر في أقصى جنوب أمريكا اللاتينية. وليس من قبيل المصادفة أن يكون إيفوليو بوير الروماني واحدا من أول المستكشفين لبتاغونيا وتييرا دل فويغو، حيث زار تلك المناطق في أوائل هذا القرن وأجرى دراسات علمية للطبيعة هناك.

وصلات القربى اللغوية والثقافية بين بلدي وبلدان أمريكا اللاتينية عنصر أساسي في العلاقات الجيدة القديمة العهد بيننا. وهذا هو السبب في أننا نتابع باهتمام التطورات الاقتصادية والسياسية في المنطقة، والدور الذي تلعبه المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في النهوض بهذه التطورات.

ونحن نرحب بتقرير الأمين العام عن البند المعروض علينا، ونرى أنه يوفر أساسا جيدا للمناقشة. فالتقرير يؤكد أن هناك تقارب بين البنود الاقتصادية والاجتماعية ذات الاهتمام المشترك بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية اللاتينية، وهذا عنصر إيجابي مستمر في تطوير العلاقة بين المنظميتين. وإنني أشدد على أهمية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هذا التعاون مع المنظومة، وعلى عدد من المشروعات المشتركة الأخيرة في مسائل لا تهم أمريكا اللاتينية وحدها ولكن أيضا المناطق الأخرى، وتشمل تلك المسائل: تحديد السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والجوانب الاجتماعية للتكامل الإقليمي ودور الموارد البشرية في عملية إعادة الهيكلة، وهذا قليل من كثير.

وقد أكدت التطورات الأخيرة في أمريكا اللاتينية الأهمية المتزايدة للتعاون الإقليمي في عملية العولمة الجارية. ففي السنوات الأخيرة عززت السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي في أمريكا الجنوبية

وهناك اهتمام كبير بصياغة مناهج للتعاون والتكامل الإقليمي.

وأود اليوم أن أتقدم باقتراح إلى أصدقائنا في أمريكا اللاتينية وممثلي المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية؛ وهو اقتراح كان قد قدمه أكاديمي أرجنتيني مرموق خلال آخر الاجتماعات بشأن مشروع شبكة البريد الإلكتروني الذي انعقد تحت إشراف الأمم المتحدة في أيار/مايو. وتوجد هنا فرصة للبدء في تبادل الخبرات والآراء بين بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية بشأن المسائل المتصلة بالعمليات التي قامت بها المنطقتان في أوقات مختلفة. ويمكن أن تستفيد العمليات الجارية في كلا المنطقتين من تشاطرنا وجهات النظر بشأن التقدم على طريق إشاعة الديمقراطية، وإقامة مؤسسات تضمن الحرية المدنية والاقتصادية، وإحداث الانفتاح في اقتصاداتنا. وبدعم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأوروبا، يمكن للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية أن توفر إطارا لتبادل الخبرات هذا، وسيشارك بلدي فيه باهتمام كبير.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بموجب قرار الجمعية العامة ٣/٣٥ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، أعطي الكلمة للمراقب عن المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية.

السيد واغنر (المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يسرني أن أعرب عن شكرنا بصورة خاصة لوفد بيرو، الذي قدم مشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. وأود كذلك أن أشكر وفود الدول الأعضاء في المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ووفد رومانيا على مشاركتهم في تقديم مشروع القرار، وكذلك الوفود التي تكلمت تأييدا له، وبطبيعة الحال، أحطت علما على نحو دقيق بالمبادرة التي اقترحها وفد رومانيا بشأن مشروع تبادل الخبرات بين أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي وبلدان أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى وهو مشروع يبعث على الاهتمام. وسنتخذ الخطوات التنسيقية الضرورية لتنفيذه.

منذ ١٩٩٦ مرت المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بعملية إعادة تشكيل وتحديث، تنعكس أساسا في إعادة توجيه برنامج عملها وفي تحديث طرائق عملها. وما فتئ تبادل الخبرات يستخدم بوصفه الآلية الرئيسية لتشجيع التنسيق والتعاون الإقليميين.

وتمشيا مع إعادة توجيهه، فإن أنشطة المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية تركز الآن على ثمانية موضوعات وهي: تحليل الأثر المتوقع لعملية العولمة على الاقتصاد الدولي وعلى تنمية أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ومتابعة علاقة بلدان المنطقة مع شركائها الاقتصاديين والتجاربيين الرئيسيين؛ ودراسة مسائل التبادل التجاري في أبعادها الإقليمية والمتعددة الأطراف والخاصة بنصف الكرة؛ وتمويل التنمية؛ والتوفيق بين مختلف النهج الاقتصادية واتفاقات التكامل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاريع الحرة الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ والتعاون التقني بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إطار التعاون التقني بين البلدان النامية؛ والأنشطة المتصلة بنشر المعلومات، وذلك كي يصل عمل المنظمة الى أكبر عدد ممكن من الأطراف الفاعلة داخل المنطقة وخارجها.

وتم تفصيل هذه الجوانب على نحو أكبر في الوثيقة المعنونة "رؤية راهنة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية"، ويسرني أن أضعها في متناول الوفود بناء على طلب مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

والتعاون بين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنظومة الأمم المتحدة ينطوي على أهمية خاصة في هذا السياق، نظرا لأوجه التقارب والتنسيق في الأولويات التي حددها على المستوى الإقليمي المجلس الأمريكي اللاتيني للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وتلك الواردة في جدول الأعمال الدولي، وبخاصة جدول أعمال الأمم المتحدة والهيئات الداخلة في منظومتها.

وفي هذا الصدد أود أنؤكد بأننا واصلنا تعزيز روابط التنسيق والعمل المشترك للمنظومة الاقتصادية

عولمة الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية التي تتسم بالإنصاف الاجتماعي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): استمعنا الى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

تبت الجمعية الآن بمشروع القرار A/52/L.6. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.6؟

اعتمد مشروع القرار A/52/L.6 (القرار ٣/٥٢).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت بشأن القرار الذي اعتمد للتو. وأود أن أذكر الوفود بأن بيانات تعليل التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بالتيس (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): انضم الاتحاد الأوروبي الى توافق للآراء بشأن مشروع القرار A/52/L.6، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية"، إلا أننا نود في الوقت نفسه أن نسجل الملاحظات التالية.

فيما يتعلق بالفقرة ٣ من المنطوق، نشير الى أن مشروع القرار يحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يحدد ويوسع تعاونه المالي والتقني مع البرامج ذات الاهتمام المشترك. ويدرك الاتحاد الأوروبي أن المقررات المتعلقة بهذه الأنشطة إنما تتوقف على المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار أولويات وميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتفق عليها.

وفيما يتعلق بالفقرة ٤ من المنطوق، يشير الاتحاد الأوروبي أيضا الى أن القرار يضيف صناديق منظومة الأمم المتحدة الى قائمة الهيئات التي جرى حثها على مواصلة وتكثيف دعمها وتعاونها في مجال أنشطة المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. وكنا نود المزيد من التوضيح بشأن الهدف من هذه الإضافة.

لأمريكا اللاتينية مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية - وهذا فقط على سبيل ذكر وكالات الأمم المتحدة التي تربطنا بها أوثق الروابط.

وبطبيعة الحال، فإن من سمات المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية العمل المشترك والمنسق الذي تضطلع به مع المنظمات الإقليمية والدولية وذلك كي نتمكن من تفادي الازدواجية المكلفة التي لا ضرورة لها.

وتبغني الإشارة بصورة خاصة الى التعاون الممتاز الذي ما برحت تحظى به على مر السنين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية من جانب الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفها الجبهة المنسقة لهذا التعاون التقني فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. والأمثلة على هذا التعاون المثمر والوثيق تتضمن مهمات إقليمية لبرمجة التعاون التقني والتفاوض بشأنه فيما بين البلدان النامية، مثل تلك التي اضطلع بها في عام ١٩٩٥ بالنسبة لهايتي، ومكثنتنا من إنشاء أكثر من ١٢٠ مشروعا تعاونيا. ومعظم تلك المشاريع التي نفذت حتى الآن أسفرت عن نتائج ممتازة، مثل المشروع الذي نفذ في ١٩٩٦، دعما للمشاريع الحرة الصغيرة والمتوسطة الحجم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمشروع الذي بدأ في ١٩٩٧ دعما لعملية نزاع الطابع المركزي في أمريكا الوسطى. وستجري عملية تستهدف تحقيق المزيد من التعاون بين بلدان البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية تم تحديد موعدها في ١٩٩٨ في بريدجتاون بربادوس، حيث يجتمع للمرة الأولى في بلد كاريبي مدراء التعاون التقني الدولي من جميع البلدان الأمريكية ومنطقة البحر الكاريبي.

إن الأمانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية تثق بأن هذا التعاون سيعزز ويتوسع نطاقه من أجل دعم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في جهودنا للرد الإيجابي على تحديات

وفي وقت سابق من الشهر الحالي، وبمناسبة الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في مقر الأمم المتحدة، ذكر كوفي عنان، الأمين العام، أن منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة شريكان طبيعيين في خدمة قضية السلام والرخاء. وفي نفس المناسبة، فإن علي العطاس، وزير خارجية جمهورية إندونيسيا ورئيس مؤتمر وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، أشار إلى المصلحة الهائلة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في إعادة تنشيط الأمم المتحدة من خلال الإصلاح الحكيم وإضفاء الطابع الديمقراطي، وقال إن كثيرا من الدعوات والمبادرات التي يطالب بها أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي ستتنشط أو تضمحل في محافل منظومة الأمم المتحدة.

والواقع أن منظمة المؤتمر الإسلامي ما انفكت منذ تأسيسها ثابتة على التزامها بمقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة. وعلى مر السنين، شهدنا توسيع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي بغية تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في الحفاظ على السلم والأمن وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومشروع القرار الذي يشرفني أن أعرضه اليوم لا يبين أشكال التعاون العديدة والملموسة التي أقيمت بين المنظمين فحسب، بل يستهدف أيضا مواصلة تعزيز هذا التعاون. ومشروع القرار مطابق من الناحية الجوهرية للقرارات التي اتخذت في إطار نفس بند جدول أعمال في الدورات السابقة للجمعية العامة.

وإن ديباجة مشروع القرار تأخذ في الحسبان رغبة المنظمين في مواصلة التعاون الوثيق في سعيهما المشترك لإيجاد حلول للمشاكل العالمية. وتذكر الديباجة بمواد ميثاق الأمم المتحدة التي تشجع الأنشطة المبذولة عن طريق التعاون الإقليمي لتعزيز مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وتلاحظ تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومؤسساتها المتخصصة والمنتسبة إليها. وتلاحظ كذلك التقدم المحمود المحرز في مجالات التعاون التسعة ذات

وكذلك، فإن الاتحاد الأوروبي كان سيرحب بإتاحة الفرصة لإجراء مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار قبل عرضه على الجلسة العامة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد في تعليل التصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إنهاء نظرها في البند ٢٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣١ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي

تقرير الأمين العام (A/52/377)

مشروع القرار (A/52/L.2)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا كي يعرض مشروع القرار A/52/L.2.

السيد وبيسونو (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن إندونيسيا، بوصفها الرئيس الحالي لمؤتمر وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، لها عظيم الشرف وبالغ السعادة أن تعرض، باسم الدول الـ ٥٥ الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مشروع القرار المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي"، الوارد في الوثيقة A/52/L.2 المؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

إلا أنه قبل أن نبدأ، نود أن نعرب عن عميق تقديرنا للأمين العام للتقرير الشامل والزاهر بالمعلومات (A/52/377) الذي قدمه في إطار بند جدول الأعمال هذا المتعلق بحالة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في عام ١٩٩٨. وتوصي أيضا بأنه، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧/٥٠، يجب أن تعقد، في نفس وقت عقد الاجتماع العام في ١٩٩٨، اجتماعات لتنسيق النقاط الجوهرية للمنظمات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة ويشجع مشروع القرار الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على أن تستمر في توسيع نطاق تعاونها مع الأجهزة الفرعية والمؤسسات المتخصصة والمنتسبة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وبخاصة عن طريق التفاوض بشأن عقد اتفاقات تعاون، ويدعوها الى مضاعفة الاتصالات والاجتماعات المتعلقة بالنقاط الجوهرية للتعاون في مجالات الاهتمام ذات الأولوية بالنسبة للأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ويحث مشروع القرار الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وبخاصة الوكالات الرئيسية، على تقديم المزيد من المساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة الى منظمة المؤتمر الإسلامي وأجهزتها الفرعية والمؤسسات المتخصصة والمنتسبة لها لكي تعزز التعاون.

وتعرب الجمعية العامة عن تقديرها للأمين العام لجهوده المستمرة لتعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وأجهزتها الفرعية والمؤسسات المتخصصة والمنتسبة لها لخدمة المصالح المشتركة للمنظمتين في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية؛ وتعرب عن أملها في أن يواصل الأمين العام تعزيز آليات التنسيق بين المنظمتين.

وتطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثالثة والخمسين تقريرا عن حالة التعامل بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. أخيرا، تقرر الجمعية أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والخمسين البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي".

الأولوية، وكذلك في تحديد مجالات التعاون الأخرى. فضلا عن ذلك، فإنها تسلم بأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها من الأجهزة والمؤسسات التابعة لها يسهم في تشجيع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وتأخذ في الاعتبار تقرير الأمين العام (A/47/277) المعنون "خطة للسلام"، وبخاصة الجزء السابع المتعلق بالتعاون مع الترتيبات والمنظمات الإقليمية، و "ملحق لخطة السلام" (A/50/60). وأخيرا، وفيما يتعلق بالديباجة، فإنها تلاحظ مع التقدير تصميم المنظمتين على مواصلة تعزيز التعاون القائم بينهما عن طريق إعداد مقترحات محددة في مجالات التعاون المحددة ذات الأولوية، وكذلك في الميدان السياسي.

وفي فقرات المنطوق، تلاحظ الجمعية العامة بارتياح، ضمن جملة أمور، المشاركة النشطة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في أعمال الأمم المتحدة التي تهدف الى تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وكذلك تطلب الجمعية العامة الى الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي مواصلة التعاون في سعيهما المشترك لإيجاد حلول للمشاكل العالمية. فضلا عن ذلك، ترحب الجمعية العامة بجهود الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز التعاون بينهما في المجالات ذات الاهتمام المشترك ولاستعراض الطرق والوسائل للنهوض بالآليات الفعلية في هذا التعاون. وترحب الجمعية أيضا بجهود أمانتي المنظمتين لتعزيز تبادل المعلومات، والتنسيق والتعاون بينهما في المجالات ذات الاهتمام المشترك في الميدان السياسي، ومشاوراتهما الجارية بهدف استحداث طرائق لهذا التعاون. وتواصل الجمعية الترحيب بالاجتماعات الدورية الرفيعة المستوى بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك بين كبار موظفي الأمانة العامة في كل من المنظمتين، وتشجع مشاركتهم في الاجتماعات الهامة للمنظمتين.

ويوصي مشروع القرار بأنه، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧/٥٠، ومن أجل تعزيز التعاون، وبهدف استعراض وتقييم التقدم المحرز، يجب عقد اجتماع عام بين ممثلي الأمانة العامة لمنظومة الأمم المتحدة

معا. ولذلك، أود أن أتقدم إلى الرئيس وإلى الأمين العام سعادة السيد كوفي عنان، وإلى الرؤساء التنفيذيين لمختلف صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، بأخلص آيات شكرنا على الجهود التي بذلوها، هم وموظفهم، والتي أسهمت إسهاما كبيرا في نجاح مساعيها المشتركة طوال العام.

يذكر الممثلون أن الجمعية العامة دعت في قرارها ١٧/٥٠، المعتمد في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، إلى تعزيز التعاون بين المنظمين في الميدان السياسي، بالإضافة إلى مواصلة توسيع تعاوننا المستمر في عدة قطاعات اقتصادية واجتماعية وإنسانية. وكما يوضح تقرير الأمين العام، احتل هذا الجانب مركز الصدارة في اجتماعين عقدا بين الأمينين العامين لمنظمتنا هنا في الأمم المتحدة في ٢ أيار/مايو ١٩٩٧ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وفي الاجتماع الرفيع المستوى بين كبار موظفي أمانتي المنظمين، الذي عقد هنا أيضا في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وقد عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى قبيل اجتماع الأمينين العامين لمنظمتنا، الذي أشرت إليه للتو.

وكرست هذه الاجتماعات اهتماما خاصا لجهود صنع السلام الجارية في فلسطين وأفغانستان وجامو وكشمير وطاجيكستان، وكذلك جهود حفظ السلام المتصلة بالبوسنة والهرسك وأذربيجان والصومال وقبرص. وأود هنا أن أشير إلى مثالين على تعاوننا على المستوى العملي أثناء الفترة قيد الاستعراض: أولا، أعمال بعثتنا في أفغانستان، التي حافظت على جهودها المتكاملة واتصالها الوثيق في مساعدة شتى الفئات السياسية الأفغانية في إيجاد حل مقبول لمحنتها الراهنة؛ ثانيا، الدعم المشترك الذي قدمته الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي للمحادثات بين الأطراف الطاجيكية، التي أدت إلى توقيع اتفاق عام لإعادة إحلال السلام والوفاق الوطني بين حكومة جمهورية طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية المتحدة، في موسكو في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وفي نفس المناسبة، وقع الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بالإضافة إلى ممثلي الأمم المتحدة، ومراقبين من دول ومنظمات أخرى بروتوكولا بشأن الضمانات لدعم جهود المجتمع الدولي الرامية إلى ضمان تنفيذ اتفاقات السلام.

باسم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، أود أن أطلب إلى أعضاء الجمعية تأييد مشروع القرار وتيسير اعتماده بتوافق الآراء، وكذلك كما كان الحال في السنوات الماضية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د - ٣٠)، المؤرخ في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد أنساي (منظمة المؤتمر الإسلامي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني أن أخطب الجمعية العامة هذا الصباح نيابة عن السيد العراقي، أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن البند ٣١ من جدول الأعمال، الذي يغطي حالة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

أود، في مستهل حديثي، أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الرئيس وزملاءه في المكتب على انتخابهم لهذه المراكز الرفيعة. وأعلم أن عمل الجمعية بفضل أياديكم القديرة سيوجه باقتدار كبير. وأضم أيضا صوت وفد بلادي إلى الوفود الأخرى في الإشادة بسلفه السيد غزالي اسماعيل وزملائه في المكتب، الذين انتهت مدتهم، على توجيههم أعمال الجمعية بنجاح ملحوظ أثناء دورتها الحادية والخمسين.

يقدم تقرير الأمين العام، المعروض علينا في الوثيقة A/52/377، مادة زاخرة بالمعلومات عن أنشطة التعاون بين منظمتنا وهيئاتها الفرعية وأجهزتهما المتخصصة ووكالاتهما ومؤسساتهما في الميادين ذات الاهتمام المشترك في عام ١٩٩٧. ويصف مساعي منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨/٥١، المعتمد في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، الذي طلب إلى الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي مواصلة التعاون بينهما في سعيهما المشترك إلى إيجاد حلول للمشاكل العالمية، مثل المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين، ونزع السلاح، وتقرير المصير، وإنهاء الاستعمار، وحقوق الإنسان الأساسية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتعاون التقني، فضلا عن استمرار توسيع معالم هذا التعاون استجابة للاحتياجات المتزايدة لدولنا الأعضاء في المنظمين

للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ويسعدني أن أذكر بأن الأمين العام للأمم المتحدة خاطب هذا المؤتمر، وهذا حدث لم يسبق له مثيل. وكما جاء في الفقرة ٢ من تقرير الأمين العام، استجابة لدعوتنا، حضر الاجتماع أيضا ممثل أقدم من إدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة للأمم المتحدة وراقب مداولاته. وتلخص الفقرة ٣ من تقرير الأمين العام القضايا التي غطاها الاجتماع.

وقد تكرم سفير إندونيسيا، بوصفه رئيس المجموعة الإسلامية وممثلا للرئيس الحالي لمؤتمر وزراء خارجية البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، بأن عرض ببلاغة مفصلة مشروع القرار الخاص بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، المعروض على الجمعية في الوثيقة A/52/L.2، المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وأود أن أتجراً بأن أوجه انتباه الممثلين إلى الفقرات العاملة من ٤ إلى ١٣، نظرا لدلالاتها الخاصة.

أولا، توصي الفقرتان ٧ و ٨ بعقد اجتماع عام؛ وكذلك عقد اجتماعات تنسيقية لجهات التنسيق التابعة لمنظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة، في جنيف، في نفس وقت انعقاد الاجتماع العام ونعتقد أن عقد الاجتماعين في إطار زمني واحد، خلافا لما كان يحدث في السنوات السابقة، سيكون طريقة كفؤة وموفرة لتحقيق أهداف التنسيق بين المنظمين في مجالات الاهتمام المشترك.

ثانيا، الفقرة ٩، تشجع، ضمن أمور أخرى، الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على التفاوض على اتفاقات تعاون مع نظيراتها في منظمة المؤتمر الإسلامي لأغراض التعاون في مجالات الاهتمام ذات الأولوية بالنسبة إلى المنظمين. ومذكرتا التفاهم اللتان وقعتهما المنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومع صندوق الأمم المتحدة للسكان هنا في نيويورك في العام الماضي، والمذكرة التي وقعتها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مهدت السبيل للتشاور المنهجي والتعاون الفعال مع هذه البرامج الرئيسية للأمم المتحدة، إضافة إلى العديد من الاتفاقات المماثلة التي أبرمتها في

ويسرني أن أبلغكم أن تعاوننا في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية قد سار كما هو مخطط أثناء الفترة قيد الاستعراض. وهو يركز على المجالات التسعة ذات الأولوية التي حددتها منظمتنا، وهي: تطوير العلم والتكنولوجيا؛ التجارة والتنمية؛ التعاون التقني فيما بين البلدان الإسلامية؛ تقديم المساعدة للجائحين؛ الأمن الغذائي والزراعة؛ التعليم ومحو الأمية؛ آليات الاستثمار والمشاريع المشتركة؛ تنمية الموارد البشرية؛ البيئة.

وإن اعتماد طرائق جديدة فعالة من حيث التكاليف، منبثقة عن توصيات الاجتماع الذي عقد بين مركزي الاتصال التابعين للأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٥، والذي أيده الاجتماع العام بين أمانتي المنظمين، المعقود في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٦، يسرع حاليا في تحديد البرامج والمشاريع، وفي الحصول على الموافقة والتنفيذ. وأود أن أشير بإيجاز إلى مثالين على هذه المساعي، هما: أولا، المساعدة التقنية التي تقدمها منظمة المؤتمر الإسلامي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مؤسسة السلام الاجتماعي، وهي منظمة أفريقية غير حكومية محترمة مقرها نيامي في النيجر في تنفيذ مرفقها للتثقيف الريفي والإرشاد الزراعي للبدو الرحل في منطقتي الساحل والصحراء، وذلك بدعم مالي حفاظ من صندوق بيريز غيريرو الاستئماني؛ ثانيا، المساعدة التقنية التي تقدمها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والوحدة الخاصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنية بالتعاون التقني بين البلدان النامية إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في تجهيز الأغذية والمنسوجات في المنطقتين العربية والأفريقية. وفي كلا الحالتين، فإن التحديد السريع للمشاريع والموافقة السريعة على العمليات يعكسان فعالية التنسيق بين المنظمين على المستوى الميداني، ويجري الآن التعجيل في التوريد والتنفيذ لما فيه مصلحة المستفيدين.

والآن، أود أن أشير بإيجاز إلى الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، لمناقشة جدول أعمال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، ولا سيما البنود ذات الأهمية بالنسبة

اعتمد مشروع القرار A/52/L.2 (القرار ٤/٥٢).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٣ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

تقرير الأمين العام (A/52/378)

مشروع القرار A/52/L.3 و Corr.1

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة لممثل اليمن ليعرض مشروع القرار.

السيد الأشطل (اليمن): يشرفني، بصفتي رئيساً للمجموعة العربية في هذا الشهر، أن أقوم نيابة عن الوفود العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، بعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.3 تحت البند ٣٣ من جدول الأعمال بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

إن الروابط القائمة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والتي تعززت بعد أن اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين وبتوافق الآراء، القرار الخاص بالتعاون بينهما، هي في واقع الأمر تجسيد حقيقي للتعاون والتكامل المنشودين، بمقتضى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بين المنظمة العالمية والمنظمات الإقليمية.

وقد ارتكزت العلاقة بين المنظمين، كما دل عليها تاريخهما المشترك، على أسس راسخة من أهداف ومبادئ نص عليها ميثاقاهما؛ وهي تنصب في مجملها في قالب واحد يضع الأمن والسلم الدوليين في صدارة اهتماماتهما.

الماضي مع منظمات أخرى في الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن يتواصل توسع هذه العملية بين الهيئات والوكالات والمؤسسات ذات الصلة في منظماتنا.

ثالثاً، الفقرة ١٠ تحت الأمم المتحدة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الوكالات الرائدة، على زيادة المساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة التي نقدمها لمنظمة المؤتمر الإسلامي وهيئاتها الفرعية وهيئاتها المتخصصة والمنتسبة، وذلك تعزيزاً للتعاون بين المنظمين. وفي الوقت الذي بدأت فيه منظمة المؤتمر الإسلامي تنفيذ برنامج عمل من أربع سنوات للتعاون الاقتصادي والتقني بين دولها الأعضاء، فإنها ترحب بهذه المساعدة التي من شأنها أن تسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز وتقوية قدرتها المؤسسية على التصدي للتحديات التنفيذية التي ستواجهها في ثانيا هذه العملية. وقد عرض هذا الجانب بصورة ايجابية في المناقشات التي أجراها الأمينان العامان للمنظمين عندما اجتمعا هنا آخر مرة في مطلع هذا الشهر.

وكما كان الحال بالنسبة لقرار السنة الماضية، فلا توجد أية فقرة من فقرات المنطوق الواردة في هذا القرار تنطوي على أي آثار مالية إضافية. وبالتالي فإنني واثق بأنه سيحظى بموافقة إجماعية.

ختاماً، أود أن أكرر التأكيد على أن منظمة المؤتمر الإسلامي تستقي الإلهام والارشاد من تعاليم الاسلام، دين السلام الذي يدعو إلى العدالة والمساواة والتسامح والتعاون بين جميع الأمم وجميع قطاعات البشر. وهذه المبادئ النبيلة ستبقى على الدوام نبراساً لتعاوننا مع الأمم المتحدة، بينما نواصل رحلتنا نحو إقامة القرية العالمية في القرن الحادي والعشرين، في سعينا إلى السلام والرخاء والتقدم للبشرية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): استمعنا إلى آخر متكلم في إطار هذا البند. وتبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/52/L.2.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار؟

أهدافهما المشتركة كما هو مبين في مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة والذي يستحق اعتماده بتوافق الآراء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د - ٥) المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

السيد حسونه (مراقب جامعة الدول العربية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في مستهل كلمتي بأن أتقدم إليكم بخالص التهئة بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الثانية والخمسين. وإن انتخابكم لهذا المنصب الرفيع يمثل تعبيرا عن الثقة بشخصكم ويعكس في الوقت ذاته تقدير الأسرة الدولية لبلدكم أوكرانيا.

إن علاقات التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ليست وليدة اليوم، بل إن جذورها مستمدة من حقبة منتصف الأربعينات حينما شاركت الدول العربية المؤسسة للجامعة العربية في صياغة ميثاق الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو مساهمة آنذاك في إرساء مفهوم التنظيم الإقليمي في الميثاق، ذلك المفهوم الذي تجسد في منطقتنا العربية بإنشاء جامعة الدول العربية في ٢٢ آذار/مارس ١٩٤٥ كأول منظمة إقليمية في ظل النظام الدولي الذي أقيم في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وشهدت علاقات التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية تطورا تدريجيا بدأت أولى خطواته الهامة حينما قام الأمين العام للأمم المتحدة بطلب من الجمعية العامة عام ١٩٥٠ بدعوة الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى حضور دورات الجمعية العامة بصفة مراقب وذلك إلى أن قامت الجمعية العامة ذاتها عام ١٩٨١ بدعوة جامعة الدول العربية رسميا إلى الاشتراك في دورات وأعمال الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية بصفة مراقب. كما تمثلت أول علاقة تعاقدية بين المنظميتين لدعم التعاون بينهما بمذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في عام ١٩٦٠ إلى أن تم الاتفاق بين المنظميتين على تفعيل تعاونهما مرة أخرى بموجب الاتفاق الموقع بينهما عام ١٩٨٩. وعلى مر السنين تنامت علاقات التعاون بين

وبالنظر إلى أن عملية السلام في الشرق الأوسط تتعثر في الوقت الحاضر، بل إنها تواجه مصاعب وعقبات حقيقية قد تهدد الأمن والسلام في المنطقة، فإن ثمة حاجة ماسة إلى مزيد من التعاون بين الأمم المتحدة والجامعة العربية للإسهام في خلق مناخ أفضل، بحيث تؤدي عملية السلام في الشرق الأوسط إلى تحقيق السلام الشامل والدائم والعدل، بما يكفل الحقوق المشروعة لكافة الأطراف المعنية، وبحيث يمارس الشعب الفلسطيني كافة حقوقه الوطنية المشروعة على كامل ترابة الوطني، بما في ذلك القدس.

وفي نفس السياق، فإن هناك حاجة ماسة لتكثيف التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية بما يؤدي إلى استغلال الموارد الاقتصادية والمالية المتاحة بمزيد من الكفاءة والتنسيق بغرض تعزيز الأهداف المشتركة للمنظميتين.

تتضمن ديباجة المشروع المعروض أمامنا فقرات تؤكد على رغبة المنظميتين في تدعيم الروابط القائمة بينهما في جميع المجالات، واستمرار تعاونهما بما يخدم مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وفيما يخص فقرات المنطوق، فإنها تعرب عن تقديرها للأمين العام لما اتخذه من إجراءات لمتابعة تنفيذ المقترحات التي أقرت في الاجتماعات التي عقدت بين ممثلي الأمانة العامة للأمم المتحدة وسائر مؤسسات التطوير للأمم المتحدة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة ومنها الاجتماع الذي عقد مؤخرا في جنيف في عام ١٩٩٧. كما تدعو الفقرة ١١ إلى عقد اجتماع مرة كل سنتين بين منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وعقد اجتماعات قطاعية مشتركة بين وكالاتهما بانتظام بشأن المجالات ذات الأولوية وذات الأهمية الكبيرة في تنمية الدول العربية على أساس اتفاق بين البرامج النظرية لمنظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة.

إنني - باسم المجموعة العربية - أدعو كافة أعضاء المجتمع الدولي إلى دعم جامعة الدول العربية وتعاونها مع منظمة الأمم المتحدة بما يخدم تحقيق

ولا أدل على إيجابية هذا التعاون من النتيجة التي توصل إليها المشاركون في الاجتماع على إثر الانتهاء من تقييمهم لما تم إنجازه حتى الآن إذ أكدوا على أهمية مواصلة التعاون بين المنظمين دعماً للسلم والأمن الدوليين وتعزيزاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

وأود أن أشير في هذا الصدد إلى ما استقر عليه رأي المشاركين من أهمية مواصلة الجهود السياسية المشتركة للمنظمين في مجال تسوية المنازعات والأزمات الإقليمية، وأضيف هنا، مثلما يتم حالياً بالنسبة لأزمة الصومال حيث تساهم المنظمين في جهود تحقيق المصالحة الوطنية الصومالية بغية عودة الاستقرار إلى البلاد، كما رأى المشاركون مواصلة بحث تعزيز دور الجامعة العربية وقدرتها في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وذلك وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي مجال نزع السلاح، أيد المشاركون جهود جامعة الدول العربية في إعداد مشروع اتفاقية لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وطالبوا المنظمين ببذل جهودهما للمساهمة في تحويل المنطقة إلى منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل، كما أكدوا على ضرورة التوصل إلى تحقيق عالمية معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بانضمام جميع الدول إلى تلك المعاهدة، منوهين في هذا السياق بانضمام كافة الدول العربية إليها.

هذا بالإضافة لإعراب المشاركين عن قلقهم إزاء استمرار مشكلة الألغام الأرضية التي تسبب معاناة إنسانية بالغة، مما يستدعي تكثيف الجهود الدولية للتغلب على تلك المشكلة. ولا شك أن التوصل مؤخراً إلى اتفاقية أوصلو حول تحريم الألغام الأرضية يمثل خطوة هامة لبلوغ تلك الغاية.

ولعل من أهم نتائج اجتماع جنيف، هو اتفاق الأمم المتحدة والجامعة العربية على عقد اجتماع قطاعي بشأن التجارة الدولية والتنمية بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة عام ١٩٩٨، وذلك باعتباره مجالاً ذات أولوية بالنسبة لتحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية. وأود في هذه

المنظمتين وتشعبت من خلال عقد العديد من الاتفاقات بين الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تم بموجبها إرساء التعاون بينها في تنفيذ برامج ومشاريع مشتركة لصالح دول المنطقة العربية.

لقد ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المطروح أمام الجمعية العامة اليوم في الوثيقة A/52/378 بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ أن الاجتماعات والمشاورات قد تواصلت خلال الآونة الأخيرة بين الأمينين العامين للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وبالفعل فقد أجرى الأمين العام لجامعة الدول العربية مشاورات هامة بمقر الأمم المتحدة مع السيد كوفي عنان في مناسبتين متتاليتين خلال شهري حزيران/يونيه و تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام حيث تطرقا إلى مختلف القضايا العربية المطروحة على الأمم المتحدة فضلاً عن بحثهما سبل تعزيز التنسيق والتعاون بين المنظمين. ونحن نتطلع إلى قيام الأمين العام للأمم المتحدة بدوره في الفترة القادمة بزيارة إلى مقر الجامعة العربية بالقاهرة لمواصلة التشاور حول كافة القضايا التي تهم المنظمين.

لقد انطلقت علاقة التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية هذا العام إلى آفاق جديدة بعقد اجتماع مشترك ناجح ومثمر بين الأمانة العامة لمنظومة الأمم المتحدة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة في جنيف في شهر تموز/يوليه ١٩٩٧، وذلك متابعة للاجتماعات العامة المشتركة بينهما والتي سبق أن عقدت في جنيف عام ١٩٩٣ وفي فيينا عام ١٩٩٥. وقد عكس جدول أعمال هذا الاجتماع الأهمية التي توليها المنظمين للقضايا الدولية والإقليمية المطروحة عليه، ومنها قضايا سياسية كصون السلم والأمن الدوليين، وإنسانية كمسألة إزالة الألغام فضلاً عن موضوعات التعاون الاقتصادي والاجتماعي، والتنمية المستدامة، والبيئة، ومكافحة المخدرات، ومنع الجريمة، والتنمية الزراعية والريفية، وتنظيم الأسرة والسكان والصحة، وهي تمثل جميعاً موضوعات ذات أبعاد دولية وإقليمية تتناولها كل من الأمم المتحدة والجامعة العربية من خلال التعاون البناء القائم بينهما.

المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة.

ثانياً، رفض سياسات الحكومة الإسرائيلية الرامية إلى تقويض عملية السلام وإنكارها للمبادئ والأسس التي قامت عليها وتنصلها من تنفيذ الالتزامات والتعهدات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطارها واتخاذها إجراءات أحادية بهدف فرض الأمر الواقع في القدس والضفة الغربية والجولان، والعدوان على الجنوب اللبناني وتحميل الحكومة الإسرائيلية وحدها المسؤولية الكاملة عن نتيجة سياساتها ومواقفها التي أدت إلى انتكاسة عملية السلام وإلى إعادة النظر في الخطوات المتخذة تجاه إسرائيل في إطارها.

وإزاء ما تواجهه منطقتنا من مخاطر وما تشهده من تصعيد نتيجة مواصلة تلك السياسات والممارسات من قبل الحكومة الإسرائيلية، فإن جامعة الدول العربية تطالب المجتمع الدولي المتمثل في الأمم المتحدة بتحمل مسؤولياته والقيام بدوره المطلوب لدفع عملية السلام على كافة مسارات التفاوض وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية الصادرة عن المنظمة العالمية حول القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط. وهي قرارات واجبة التنفيذ قانونياً وسياسياً وأخلاقياً ويشكل ذلك في تقديرنا الضمان الوحيد لكي تنعم شعوب المنطقة بالسلام والأمان والاستقرار.

وختاماً، أود أن أؤكد على مواصلة تأييد جامعة الدول العربية ودعمها الكامل لأهداف الأمم المتحدة ومبادئ ميثاقها، متمنين لها النجاح فيما تضطلع به من مهام وتواجهه من تحديات في عالمنا المعاصر، عالم تسعى فيه المنظمات معاً إلى قيامه على أساس من الالتزام بالمبادئ والقيم واحترام حكم القانون في العلاقات بين سائر الدول والشعوب.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية):
استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

تست الجمعية الآن في مشروع القرار A/52/L.3 و Corr.1. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار.

المناسبة أن أتوجه بشكر جامعة الدول العربية للأمانة العامة للأمم المتحدة لما قامت وتقوم به من جهود لإنجاح تلك الاجتماعات المشتركة بين المنظمين بما يعزز التعاون بينهما في كافة المجالات.

يتسم النظام الدولي المعاصر بمتغيرات هامة على صعيد العلاقات الإقليمية والدولية، ترتب عليها تزايد أهمية الأمم المتحدة ودورها المحوري في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وإدراكاً منه لتلك الحقيقة، فقد طرح الأمين العام للأمم المتحدة برنامجاً حول إصلاح المنظمة متضمناً مجموعة من التدابير والاقتراحات لبلوغ هذه الغاية، وتود جامعة الدول العربية أن تعرب هنا عن تأييدها وتقديرها لمبادرة الأمين العام الهادفة إلى تحسين أداء المنظمة وتفعيل دورها. وأود التنويه بصفة خاصة بما تضمنه تقرير الأمين العام حول برنامج الإصلاح من تأكيد على عزم الأمم المتحدة على تكثيف تعاونها مع المنظمات الإقليمية بحيث تصبح هذه المنظمات شريكة للأمم المتحدة بصورة متزايدة في جميع الأنشطة المتصلة بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين بما في ذلك منع النزاعات. وتقف جامعة الدول العربية على أتم استعداد للتعاون مع الأمم المتحدة في هذا الإطار، خاصة في ضوء توجه الجامعة العربية حالياً إلى تطوير آلياتها وإنشاء أجهزة قانونية وسياسية جديدة من أجل تسوية النزاعات الإقليمية، كمحكمة العدل العربية وآلية الجامعة للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها.

في إطار حرص جامعة الدول العربية على إقامة سلام عادل ودائم وشامل في منطقتنا على أسس ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية أكد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية في دورته الأخيرة العادية الثامنة بعد المائة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ على التزام دول الجامعة العربية بمبادئ أساسيين فيما يتعلق بموقفها من التطورات الراهنة في عملية السلام.

أولاً، التمسك بالسلام العادل والشامل كخيار وهدف استراتيجي على أساس المبادئ التي قامت عليها عملية السلام وعلى رأسها تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتحقيق الحقوق السياسية

السلام لا يسهم بأي شيء في التقدم على المسار الرئيسي الآخر.

وعلى الرغم من شواغلنا، فإننا نلاحظ أيضا أن وزراء الخارجية العرب أكدوا في نفس الوقت التزامهم بالسلام. ومع وجود توقعات جديدة لعملية السلام الآن، فإننا نأمل في أن يفضوا بالتزاماتهم ويختاروا دورا بناء يدفع عملية السلام في منطقتنا إلى الأمام.

وتؤيد إسرائيل التعاون بين الأمم المتحدة وشتى المنظمات الإقليمية، بما في ذلك جامعة الدول العربية. وعلاوة على ذلك، لا تسعى إسرائيل إلى أن تحل محل النظام الإقليمي الحالي للدول هيكلا تنظيميا جديدا في الشرق الأوسط. والواقع أن التعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة يستند إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، من المؤسف أن إسرائيل لا تزال غير منتمية إلى المجموعة السياسية الإقليمية في الأمم المتحدة التي يستوجب موقعها الجغرافي الانتماء إليها، وذلك نتيجة لاعتراضات بعض الدول الأعضاء.

وتدعو إسرائيل أعضاء جامعة الدول العربية إلى رفع اعتراضها على انضمام إسرائيل إلى المجموعة الآسيوية. إن حقيقة أن إسرائيل محرومة حاليا من عضوية أي مجموعة سياسية إقليمية تتناقض بشكل مباشر مع المبدأ الأساسي لعالمية الأمم المتحدة وكذلك مع مبدأ المساواة في السيادة.

وتغتتم إسرائيل هذه الفرصة لتدعو إلى زيادة التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية من أجل إقامة مشاريع مشتركة في إطار التنمية الزراعية الإقليمية في المناطق الخاضعة لولاية المجلس الفلسطيني.

وترى إسرائيل أنه ينبغي أن يقدم العالم العربي نصيب أكبر من المعونة إلى المجلس الفلسطيني ليضاهي المعونة المقدمة من الاتحاد الأوروبي، والتروييج، واليابان، والولايات المتحدة.

وترحب إسرائيل بكل الجهود التي ترمي إلى النهوض بالوضع الاجتماعي والاقتصادي، والتعليمي،

اعتمد مشروع القرار A/52/L.3 و Corr.1 (القرار ٥/٥٢).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل الذي يرغب في تعليل موقفه بشأن مشروع القرار الذي اعتمد للتو. أود أن أذكره أن تعليل التصويت أو الموقف محدد بمدة عشر دقائق وتدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد غيلون (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): شارك وفد إسرائيل في توافق الآراء بشأن هذا الموضوع للمرة الرابعة على التوالي، تدفعه في ذلك الرغبة في تحقيق السلم مع جيراننا، وجميعهم أعضاء في جامعة الدول العربية.

وبعد فترة طويلة من الجمود، هناك أمل جديد لإحراز تقدم على المسار الإسرائيلي - الفلسطيني. فقد استأنفت اللجان المشتركة التسع أعمالها بعد اجتماع عقد بين رئيس الوزراء ناتنياهو والرئيس عرفات، واجتماع آخر بين وزير الخارجية ليفي والسيد أبو مازن. ومن المتوقع إجراء المزيد من المناقشات في واشنطن في وقت لاحق من هذا الشهر.

وما زلنا نأمل في حدوث تطورات إيجابية على المسار السوري - اللبناني. ومن المؤسف أنه تم في اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الجامعة العربية الذي عقد في القاهرة اعتماد نهج ذي جانب واحد، ووجه اللوم إلى إسرائيل وحدها فيما يتعلق بالمشاكل التي نشأت في بعض الأوقات في عملية السلام. ودعا وزراء خارجية دول الجامعة العربية في جملة أمور إلى وقف عملية التطبيع بين إسرائيل وجيرانها العرب، والإقلاع عن المشاركة العربية في المسارات المتعددة الأطراف، والالتزام بالمقاطعة العربية ضد إسرائيل وما إلى ذلك.

إن عملية السلام التي بدأت في مدريد في عام ١٩٩١ قامت على أساس مسارين رئيسيين: الأول مسارات ثنائية بين إسرائيل وجيرانها، والثاني مسارات متعددة الأطراف بين إسرائيل والعالم العربي بأسره. وتجميد أحد المسارين الرئيسيين في عملية

مركز المراقب لدى الجمعية العامة"، بالنيابة عن مقدميه.

ترتبط البلدان الأعضاء في جماعة دول الأنديز بروابط اجتماعية وثقافية وتاريخية وثيقة بشكل خاص. وقد أصبحت مستقلة من خلال جهد مشترك بقيادة سيمون بوليفار.

وبعد قرن ونصف القرن من الاستقلال، وقع المفوضون عن إكوادور وبوليفيا وبيرو وشيلي وكولومبيا اتفاق التكامل دون الإقليمي في ٢٦ أيار/مايو ١٩٦٩ في مدينة قرطاجنة دي أندياس ب كولومبيا. وفي عام ١٩٧٣ وقعت فنزويلا أيضا على الاتفاق، بينما انسحبت منه شيلي في عام ١٩٧٦، وبذلك أصبحت جماعة دول الأنديز تضم الآن خمس دول.

ولا تزال عملية التكامل تتطور: ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أنشئت منطقة الأنديز للتجارة الحرة؛ وفي عام ١٩٩٥، أنشئ الاتحاد الجمركي لدول الأنديز عندما بدأ نفاذ نظام التعريفة الخارجية المشترك. وأخيرا، قررت البلدان الخمسة في اجتماع المجلس الرئاسي السابع لدول الأنديز الذي عقد في كويتو بإكوادور في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إعادة تنظيم الهيئتين التنفيذية والإدارية للنظام وذلك لإنشاء نظام تكامل لدول الأنديز - وهو ما يعرف الآن باسم جماعة دول الأنديز.

ونتيجة لعملية إعادة التنظيم تلك، أقيمت الهيئات الرئيسية الست لنظام التكامل لدول الأنديز وهي: المجلس الرئاسي لدول الأنديز وهو أعلى هيئة للنظام ويتكون من رؤساء حكومات البلدان الأعضاء ويجتمع سنويا؛ ومجلس وزراء خارجية دول الأنديز؛ وجماعة دول الأنديز؛ والأمانة العامة بوصفها الهيئة التنفيذية الدائمة ويقع مقرها في ليما ببيرو ويرأسها الأمين العام للجماعة؛ ومحكمة العدل لجماعة دول الأنديز ومقرها في كويتو بإكوادور؛ وبرلمان دول الأنديز ومقره في بوغوتا بكولومبيا.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لجماعة دول الأنديز في النهوض بالتنمية المتوازنة والمتسقة للبلدان الأعضاء على أساس المساواة ومن خلال التكامل

والصحي، والثقافي للسكان الفلسطينيين في الأراضي، وذلك في إطار المشاركة بين جامعة الدول العربية ووكالات الأمم المتحدة.

إن هذا هو أول قرار يتعلق بمسألة تتصل بالشرق الأوسط تتخذه الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. ويسرنا أن هذا القرار اتخذ بتوافق الآراء. لذلك فإننا نغتنم هذه الفرصة لنوصي جميع الأطراف في عملية السلام بممارسة ضبط النفس فيما يتعلق بصيغة مشاريع القرارات التي ستقدم وكذلك فيما يتعلق بأغراضها المعلنة.

إننا لا يمكننا أن نبني الثقة في الشرق الأوسط بالانخراط في معركة سياسية في نيويورك. وعملية السلام ثنائية بطبيعتها بين الأطراف المعنية. والعبارات الخطابية الملهبة للمشاعر في المحافل الدولية تعود بالتأكيد إلى عهد آخر.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية):
استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للمواقف.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ٢٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٥٨ من جدول الأعمال

منح جماعة دول الأنديز مركز المراقب لدى الجمعية العامة

مشروع قرار (A/52/L.5)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة لممثل إكوادور ليعرض مشروع القرار A/52/L.5 و Add.1.

السيد كاماتشو (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أتشرف بعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.5 المعنونة "منح جماعة دول الأنديز

السيد اسكوفار - سالوم (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشعر وفد فنزويلا بسعادة كبيرة بانضمامه إلى المشتركين في تقديم مشروع القرار هذا الرامي إلى إعطاء مركز المراقب لجماعة دول الإنديز في الجمعية العامة.

إن جماعة دول الإنديز قد مكنت البلدان الأعضاء فيها - إكوادور، بوليفيا، بيرو، فنزويلا، كولومبيا - من السير قدماً في سبيل تنمية متوازنة، ومنسجمة، وعادلة من خلال التكامل الاقتصادي والاجتماعي.

مثال ذلك أننا أنشأنا منطقة تجارة حرة بدون قيود تعريفية أو شبه تعريفية، ونقوم بالتفاوض مع السوق المشتركة للمخروط الجنوبي ومع الجماعة الكاريبية لتوسيع نطاق تلك المنطقة خلال السنوات العشر القادمة. وعلى غرار ذلك وقّعنا على اتفاقات تعاون جديدة مع الاتحاد الأوروبي، لتشجيع تدفق الاستثمار ونقل التكنولوجيا.

إن الدينامية التي أعطاها جماعة دول الإنديز لاقتصاداتنا قد مكّنتنا من أن نخلق مصادر للعمالة المستقرة والمنتجة، وأن نكافح بفعالية الفقر والتهمة والأشكال الأخرى من المعاناة التي لا تزال تصيب شطرا عظيما من سكاننا.

إن الغرض من إنشاء جماعة دول الإنديز هو تحسين مستوى معيشة السكان في المنطقة دون الإقليمية. وإن إعطاء مركز المراقب في الأمم المتحدة من شأنه أن يسهل تحقيق هذه المهمة. وفنزويلا منفتحة العلاقات مع بقية العالم. ونحن ننظر إلى العولمة بوصفها اتجاها أساسيا من اتجاهات الزمن والقرن القادم. ولكن تحقيق العولمة يقتضي اجتياز طرق كثيرة وهناك وسائل كثيرة لاجتيازها. ولذا ترحب فنزويلا بجهود التكامل مع بلدان أخرى. وجماعة دول الإنديز هي إحدى تلك الوسائل وهذا هو السبب الذي من أجله نرحب بحضور الجماعة بصفة مراقب في الأمم المتحدة.

والتعاون الاقتصادي والاجتماعي؛ والتعجيل بالنمو الاقتصادي والاجتماعي وتوليد فرص العمالة؛ وتخفيض درجة التأثير بالعوامل الخارجية وتحسين وضع البلدان الأعضاء في السياق الاقتصادي العالمي؛ وتوطيد التضامن على الصعيد دون الإقليمي وتقليل الفوارق في المستويات الحالية للتنمية فيما بين أعضاء هذه الجماعة.

وبالنيابة عن الدول الأعضاء في جماعة دول الإنديز أود أن أعرب عن امتناننا للدول الأعضاء في نظم التكامل الأخرى. مثل الاتحاد الأوروبي. والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي، ونظام التكامل لأمريكا الوسطى والجماعة الكاريبية، التي تفضلت جميعها بتقديم مشروع القرار الذي أتولى عرضه الآن على الجمعية العامة. ونحن ممتنون أيضا للولايات المتحدة الأمريكية لاشتراكها في تقديم مشروع القرار هذا.

وتعلق جماعة دول الإنديز أهمية كبيرة على علاقاتها مع نظم التكامل الأخرى.

خلال بضعة الأيام الماضية قام رئيس إكوادور، الدكتور فابيان ألكون، الرئيس الحالي للمجلس الرئاسي لدول الإنديز، يرافقه وزراء خارجية بلدان الجماعة، بزيارة بروكسل لتعزيز الأواصر بين الاتحاد الأوروبي وجماعة دول الإنديز.

وعلى غرار ذلك، تقوم جماعة دول الإنديز بمفاوضات مع السوق المشتركة للمخروط الجنوبي بقصد إنشاء منطقة تجارة حرة بين الفريقين خلال ١٠ سنوات. وهناك مفاوضات جارية، للغرض نفسه، مع بنما والجماعة الكاريبية، ومن المتوقع إجراء مناقشات في المستقبل مع منظومة التكامل لأمريكا الوسطى.

وأود، قبل اختتام كلمتي، أن أشير إلى أن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وفرنسا وقبرص وكندا قد انضمت إلى الدول الـ ٣٥ المشتركة في تقديم الوثيقة A/52/L.5 والمبينة أسماؤها فيها. ونأمل أن ترحب الجمعية العامة بمشروع القرار هذا وتؤيده بالاجماع.

الأعمال، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية"، الذي كان من المقرر إجراؤه هذا الصباح، أجل إلى موعد لاحق سيعلن عنه فيما بعد. وأود أن أبلغ الأعضاء بأن برنامج العمل للفترة المتبقية من شهر تشرين الأول/أكتوبر ولشهر تشرين الثاني/نوفمبر ولأوائل كانون الأول/ديسمبر قد صدر هذا الصباح بوصفه الوثيقة A/INF/52/3/Add.1. وقائمة المتكلمين لكل

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

وتبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/52/L.5.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.5؟

اعتمد مشروع القرار A/52/L.5 (القرار ٦/٥٢).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٥٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أبلغ المندوبين بأن النظر في البند ٤٢ من جدول

بند من البنود المدرجة في تلك الوثيقة
مفتوحة الآن.

وسأعلم الجمعية العامة، في الوقت المناسب،
بمواعيد النظر في البنود الأخرى من جدول الأعمال،
فضلا عن أية إضافات أو تغييرات.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥